

إصدارات الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين

# منع حصول الشباب على التبغ

ليونارد أ. جيسون  
ستيڤين ب. بوكورني



الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين  
Anti Smoking Charitable assoc.



# محتويات الكتاب

الصفحة	المحتويات
٧	كلمة الناشر .....
١١	نبذة عن المحررين .....
١٣	مقدمة: منع حصول الشباب على التبغ .....
	البحث الأول: قياس كفاءة القوانين في الحد من حصول الشباب
٣٣	على التبغ .....
	البحث الثاني: استعداد المجتمع للمكافحة: تطبيق النظرية المرحلية
٥٣	على التدخلات على مستوى العديد من المجتمعات .....
	البحث الثالث: تقييم للعلاقة بين جودة البرامج المدرسية لمكافحة
٧٩	التدخين واستعمال الشباب للتبغ .....
	البحث الرابع: دراسة للعوامل المؤثرة على عمليات بيع التبغ غير
١٠١	القانونية للقُصّر .....
١٢٥	البحث الخامس: دراسة مخاطر مشاركة القُصّر في محاولات شراء التبغ
	البحث السادس: رد على الانتقادات الموجهة للقوانين الخاصة ببيع
١٣٩	وحيازة التبغ .....



## منع حصول الشباب على التبغ



ليونارد أ. چيسون  
ستيفين ب. بوكورني  
جامعة ديپول

كاري ج. كيوري  
جامعة كنساس

ستيفاني م. تاونسيند  
جامعة إلينوي في شيكاغو

**تلخيص** في هذا الكتاب، سنقوم بدراسة المكونات المختلفة لأحد إجراءات الصحة العامة الوقائية الموجهة لتقليل معدلات التدخين بين الشباب، وسيتم عرض الأساس المنطقي لهذا الإجراء بالإضافة إلى استعراض للأدبيات التي تدور حول هذا الموضوع. وسنقدم خمسة تقارير بحثية مبنية على بيانات تزود القراء بنظرة عامة على الجوانب المختلفة لهذا الإجراء الوقائي المجتمعي الكبير. وأحد هذه التقارير سيتناول أنواع التشريعات التي تبتتها فئات المجتمع وما هي التوصيات التي نقدمها للوصول إلى أفضل سياسات للحد من استعمال التبغ على المستوى المحلي. والتقارير الثاني سيتناول مدى استعداد فئات

المجتمع للبدء في عملية التغيير، والكيفية التي قد يتم بها توثيق ذلك. ومن المجالات الأخرى التي سنقوم باستقصائها هي ما إذا كانت أنماط برامج منع التبغ في المدارس لها تأثير على معدلات التدخين بين الشباب. كما سنقدم بيانات حول ما يدفع أي بائع في متجر لبيع التبغ للقُصّر بشكل غير قانوني. وأخيرًا، سوف ندرس ما إذا كانت مشاركة الشباب في الجهود المتعلقة بشراء التبغ تجعلهم أكثر احتمالاً لتجربة التدخين، أو ما إذا كانت انجباهم تتغير كنتيجة للمشاركة في هذه البرامج. وقد توصلنا إلى أن البرامج الفعالة تكون أكثر اقترابًا من الشمولية والاستمرارية والتخطيط الجيد والتنسيق على المستوى المحلي.

الكلمات الأساسية: القُصّر، التبغ، حصول الشباب على التبغ، منع التدخين.

لطالما ظل الباحثون في صراع مع مشكلة تقليل استعمال التبغ في محاولة لتحقيق أفضل مستويات الصحة والسعادة للمجتمعات (Rhodes & Jason, 1988). فمنذ بداية التسعينيات وحتى منتصفها، زادت معدلات التدخين الحالي - ويقصد به التدخين خلال ثلاثين يومًا سابقة - من ٨, ٢٧٪ إلى ٣٤٪ بين طلاب المدارس الثانوية، ومن ٥, ١٥٪ إلى ٢١٪ لطلاب الصف الثامن (Johnston, 1996). ورغم أن هذه المعدلات قد بدأت في الانخفاض بنسبة من ١ إلى ٣ في المائة في السنوات القليلة الماضية، إلا أن معدلات التدخين بين المراهقين الأمريكيين ظلت مرتفعة للغاية (Johnston, Bachman & O'Malley, 1998). فكل يوم، يوجد ٣٠٠٠ مراهق أمريكي يبدؤون في التدخين (Pierce, Fiore, Novotny, Hatziandreu & Davis, 1989)،

ويُقَدَّر أن أُلْفًا من هؤلاء الصغار سيموتون في النهاية بسبب أمراض مرتبطة بالتدخين (Centers for Disease Control, 1996).

ويعتبر التدخين هو السبب الرئيسي لحالات الوفاة غير الطبيعية في الولايات المتحدة، حيث يتسبب في وفاة ٤٠٠ ألف شخص كل عام - وهذا يفوق عدد الذين يموتون سنويًا بسبب متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحالات القتل والانتحار وحوادث الطرق وتعاطي المخدرات والحرائق مجتمعين. ويقدر إجمالي التكاليف الطبية المباشرة لعلاج الأمراض المرتبطة بالتدخين في الولايات المتحدة بحوالي ٥٠ بليون دولار أمريكي سنويًا (Centers for Disease Control, 1996)؛ أما حجم الألم والمعاناة الإنسانية التي يسببها استعمال التبغ فلا يمكن تقديرها. ولكن رغم كل هذه الحقائق، فهناك ٩, ٢٢٪ من كبار السن و٨, ١٣٪ من الأمريكيين تحت سن ١٨ عامًا يدخنون السجائر (Centers for Disease Control, 1996).

وهذه النتائج المذكورة أعلاه توضح بجلاء أن مبادرة منع الشباب من التدخين هي الطريقة الأكثر فعالية لتقليل معدل الوفيات على المدى الطويل بسبب أمراض القلب والسرطان والأمراض الرئوية المزمنة والاضطرابات الأخرى المتعلقة بالتبغ. صحيح أنه سيكون هناك دائمًا بعض الأطفال والمراهقين الذين يستعملون التبغ، ولكن السؤال الرئيسي هو هل هناك بيانات سلوكية واجتماعية تعطينا طريقة لتقليل عدد الأطفال الذين يبدؤون في ممارسة هذه العادة القاتلة. وربما تكون السياسات الأكثر فعالية هي الإجراءات الشاملة والتي تقلل من إمكانية حصول الشباب

على منتجات التبغ وتعزز المعايير الأخلاقية للابتعاد عن التدخين، من خلال فرض الضرائب على منتجات التبغ، وإصدار لوائح تنظيمية لمنتجات التبغ، وتفعيل القوانين الخاصة بحصول الشباب على التبغ، ووضع قيود على الإعلان والترويج، وحملات تأييد الحد من استعمال التبغ من أجل بيئة خالية من التبغ (Jason, Biglan & Katz, 1998). ولا يدخل في نطاق هذه المقالة استعراض كل تلك السياسات الوقائية، بل سنركز فيما يلي على إمكانية تقليص حصول الشباب على التبغ.

## أحد عناصر المشكلة:

### سهولة الحصول على التبغ

إن إدمان النيكوتين يبدأ دائماً في فترة المراهقة بتجربة تدخين سيجارة، ليتطور الأمر بعد ذلك إلى التدخين كنشاط اجتماعي، ثم ينتهي المطاف إلى تدخين السجائر يومياً وبصورة منتظمة. ومن عوامل الخطورة في تدخين المراهقين للسجائر سهولة الحصول على منتجات التبغ (DiFranza, Carlson & Caisse, 1992; Stanton, Mahalski, McGee & Silva, 1993). وفي الولايات المتحدة، أثبتت الأبحاث التي أجريت في الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي أنه في معظم المناطق يستطيع القصر شراء السجائر من بائعي التجزئة في معظم الأحيان (Jason, Ji, Anes & Birkhead, 1996). كما تشير النتائج أيضاً إلى أن كبار السن في الولايات المتحدة يؤيدون بشكل لافت للنظر السياسات التي تحد من قدرة القصر على الحصول على التبغ (Strouse & Hall, 1994). ورغم تناقص عدد التجار الذين يبيعون السجائر للقصر - وذلك بسبب الإجراءات

التشريعية التي اتخذت مؤخرًا والتي ستتعرض لها بعد قليل - إلا أن الشباب لا زال بإمكانهم الحصول على منتجات التبغ بسهولة (Jason et al., 1999). وهناك بعض الدلائل على أن اتجاهات المراهقين نحو سياسات مكافحة التبغ تلعب دورًا في تكوين قراراتهم بشأن التدخين (Unger et al., 1999).

وقد تم تنفيذ برامج توعية كوسيلة لإثناء البائعين عن بيع السجائر للقصر، ولكن يبدو أن مبيعات السجائر تظل عادةً بدون تغيير أو تعود إلى مستوياتها السابقة بعد فترة (Biglan et al., 1995). فقد وجدت دراسة أجريت في كاليفورنيا (Altman, Wheelis, McFarlane, Lee & Fortmann, 1999) أن برامج التوعية المكثفة قد نجحت بشكل فعال في تقليل المبيعات غير القانونية، إلا أن المجتمعات كانت صغيرة نسبيًا، وكان مطلوبًا بذل جهود تثقيفية وتوعية ضخمة لتحقيق هذه النتائج.

## حل فعال

في دراسة صممها المؤلف الأول، تبين أن ٧٠٪ تقريبًا من بائعي التبغ في مدينة «وودريدج» بولاية إلينوي يبيعون السجائر إلى القصر في الظروف العادية (Jason et al., 1991). وقد كانت التشريعات الخاصة بمكافحة التدخين في المدينة موضوعة بحيث تشمل الترخيص والقوانين. فبالنسبة للوضع القانوني، كان القصر يذهبون إلى المتاجر بشكل منتظم لمحاولة شراء التبغ، وقامت الشرطة بإصدار تحذيرات للتجار الذين يبيعون السجائر كما تم الإبلاغ عنهم لعمدة «وودريدج»، والذي كان أيضًا مسئول القرية للتبغ والمشروبات الكحولية. وقد قام العمدة بفرض غرامات وإيقاف تراخيص بيع التبغ الخاصة بالتجار الذين ثبت من خلال التحقيق الإداري

أنهم قد خالفوا ضوابط السن الخاصة ببيع التبغ (Jason et al., 1991)، كما تم فرض غرامات على القَصْر الذين تثبت حيازتهم للتبغ. وبعد بدء تنفيذ هذه الإجراءات، انخفضت معدلات بيع السجائر غير القانوني للقصر إلى أقل من ٥٪، وأشارت التقارير الاستطلاعية التي أجريت على التلاميذ بعد عامين من تطبيق هذا التشريع إلى أن معدلات التدخين المنتظم بين تلاميذ الصفين السابع والثامن قد انخفضت من ١٦٪ إلى ٥٪.

وتتسم القوانين الفعالة بالعديد من الخصائص المشتركة، وهذه الخصائص هي: (١) العقوبات المدنية - وليست الجنائية - التي توجه لصاحب المتجر وليس لعامل المتجر فقط. (٢) الرسوم المتزايدة باستمرار والتي تصل إلى حد تعليق أو سحب تراخيص بائعي التبغ. (٣) المتابعة المستمرة لتنفيذ القانون من خلال الاستعانة ببعض القَصْر في محاولات شراء خداعية للتأكد من التزام البائعين بالقانون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المدن تفرض غرامات على القَصْر لحيازة التبغ. وكما ذكرنا سابقاً، فقد كانت «وودريدج» بولاية إلينوي هي أول حالة رسمية لمدينة تمكنت - باستخدام قانون يجمع هذه الخصائص - من خفض معدلات بيع التبغ للقصر (Jason et al., 1991). وقد وجد مجموعة من الباحثين (Feighery, Altman & Shaffer, 1991) أن الجمع بين التوعية وإنفاذ القوانين يؤدي إلى تقليل المبيعات غير القانونية للسجائر، في حين أن التوعية وحدها لا تكون فعالة بالشكل الكافي. كما أوضحت الدراسات أن تقليل قدرة الشباب على شراء التبغ يمكن تحقيقه من خلال التفعيل المستمر لهذه الأشكال من توعية الشباب بالقوانين الخاصة بالتبغ.

وقد أصبحت مثل تلك الجهود التي ذكرناها سابقاً آخذة في الانتشار بسبب التشريعات الفيدرالية. ففي عام ١٩٩٦، قامت إدارة الصحة والخدمات البشرية (HHS) بصياغة ونشر لائحة «إدارة خدمات الصحة العقلية وتعاطي المخدرات» (SAMHSA) والتي جاءت مطبقةً بذلك «تعديل سينار». وتتمثل المتطلبات الرئيسية لهذه اللائحة في إلزام الولايات بتبني قوانين تحرم بيع التبغ لأي فرد دون سن الثامنة عشر، وتفعيل هذه القوانين بشكل يُتوقع منه منطقيًا تقليل درجة إتاحة منتجات التبغ للقصر، وإجراء عمليات تفتيش سنوية عشوائية سرية للتأكد من الالتزام بالقانون، ووضع استراتيجية وجدول زمني لتقليل مبيعات السجائر غير القانونية لما دون ٢٠٪، وأخيرًا تقديم تقرير سنوي يفصّل الجهود المبذولة لتفعيل القانون، ويصف كيفية إجراء عمليات التفتيش وطرق تحديد منافذ بيع التبغ ومستوى النجاح العام للسنة المالية السابقة في تقليل إمكانية حصول القصر على التبغ. وعلاوة على ذلك، لا بد أن يتضمن التقرير أيضًا خططًا لتفعيل تطبيق القانون. كما يطالب «تعديل سينار» الحكومة الفيدرالية باقتطاع ١٠٪ من الاعتمادات المالية المخصصة لمكافحة المخدرات من الولايات التي لا تلتزم بهذه اللوائح.

## هل يؤدي الحد من إمكانية حصول الشباب على التبغ إلى انخفاض معدلات التدخين بين الشباب؟

هناك تساؤل هام متعلق بالصحة العامة حول ما إذا كان هذا الحد من قدرة القصر على شراء التبغ له أي أثر على مستوى تدخين السجائر بين الشباب. وفي دراسة أجريت على شباب تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ إلى

١٩ عامًا بولاية ماساتشوستس قام بها «ديفرانزا» و«كارلسون» و«سيسيه» (١٩٩٢) بعد عامين من إقرار التشريع الذي تضمن قوانين الحصول على التبغ، انخفضت نسبة التلاميذ الذين اعتبروا أنفسهم مدخنين من ٨, ٢٢٪ إلى ٨, ١٥٪. وفي دراسة أخرى أجريت في ولاية واشنطن خلال عام من بدء عمليات التفتيش على الالتزام بالقوانين، تراجع الاستعمال المنتظم للتبغ من ٢٢٪ إلى ١٤٪ بالنسبة للمراهقين الأصغر سنًا (أي الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ إلى ١٥ عامًا)، بينما ارتفع المعدل من ٣١٪ إلى ٣٥٪ بالنسبة للتلاميذ الأكبر سنًا (أي الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ إلى ١٧ عامًا) (Hinds, 1992). كما وجد بعض الباحثين (Forster, Murray, Wolfson, Blaine, Wagenaar & Hennrikus, 1998) أن هناك انخفاضًا بنسبة ٩, ٤٪ في التدخين اليومي للشباب في المدن التي تخضع لقانون شامل خاص بحصول الشباب على التبغ مقارنةً بالمدن الضابطة (أي المدن التي تتم المقارنة بها، والتي لا تطبق مثل هذا القانون). ففي «وودريدج»، انخفض معدل التدخين بين تلاميذ الصفين السابع والثامن بشكل ملحوظ بعد عامين من تطبيق القوانين، مع عمليات التفتيش على الالتزام، وتغريم القَصْر لحيازة التبغ (Jason et al., 1991). وقد تم جمع بيانات متابعة على مدار سبع سنوات في خمس مدن، وأوضحت هذه البيانات أن مدينتين منها تطبقان القانون بانتظام، وتفرضان غرامات على حيازة التبغ (وهما: «وودريدج»، وإحدى المدن المجاورة لها)، وثلاث مدن لم تتابع تفعيل القوانين بانتظام. وقد ثبت أن طلاب المرحلة الثانوية الذين يعيشون في مدن بها تفعيل منتظم للقوانين لديهم معدل حيازة للتبغ

أقل بكثير من أولئك الذين يقيمون في مدن ليس بها نفس التنفيذ المنتظم للقانون (١, ٨٪ مقابل ٥, ١٥٪ على الترتيب؛ *Jason et al., 1999*).

وعلى العكس، كشفت دراسة قام بها «ريجوتي» وآخرون (١٩٩٧) عن أن تنفيذ القوانين في ثلاث مدن - عند مقارنتها بثلاث مدن ضابطة - لم يؤدي إلى تقليل استعمال الشباب للتبغ؛ إلا أن تقدير الأفراد لإمكانية حصولهم على التبغ ظل بنسب مرتفعة في كلٍّ من المدن التجريبية والضابطة. وفي هذه الدراسة (*Rigotti et al., 1997*)، من الممكن أن تكون النتائج قد تأثرت بغياب الفروق ذات الدلالة بين نسبة الشباب الذين اشترؤا التبغ في المدن التجريبية مقارنةً بظروف المدن الضابطة.

ومن الممكن أن تكون بعض الفروق بين نتائج الدراسة التي أجريت في «وودريدج» (*Jason et al., 1999*) ونتائج دراسة «ريجوتي» (١٩٩٧) ناتجة عن معدلات المبيعات الأقل للشباب، وفرض غرامات على القُصّر لحيازة التبغ. وقد كان «ريجوتي» ومعاونوه (١٩٩٧) يخططون لتحقيق مستوى التزام من التجار بنسبة ٩٠٪، إلا أنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى معدل التزام إلا بنسبة ٨٢٪ (المعدلات الأساسية هي ٣٥٪). وقد أجريت عمليات التفتيش على الالتزام بمتوسط ٥, ٠ لكل بائع في المدن الضابطة، وهذا ربما يكون قد أثر على النتائج، حيث زاد الالتزام في المدن الضابطة من ٢٨٪ إلى ٤٥٪ على مدار الدراسة التي استغرقت عامين. وبالإضافة إلى هذا، فقد كانت عينات استجابات التلاميذ في دراسة «ريجوتي» ومعاونيه (١٩٩٧) مأخوذة من تلاميذ المدارس الثانوية العليا فقط، ولم تُؤخذ من المدارس الثانوية الدنيا، وهي المرحلة التي يتم فيها

غالبًا اتخاذ قرار التدخين. وأخيرًا، نظرًا لأن السجائر تظل في الغالب متوفرة ومتاحة حتى مع التنفيذ الصارم للقوانين، فقد يكون من المهم أيضًا فرض غرامات على القُصّر لحيازة التبغ من أجل تقليل انتشار التدخين، كما حدث في «وودريدج».

وكما ذكر «ريجوتي» ومعاونوه (١٩٩٧)، فهناك عدة أساليب لتفسير النتائج التي توصلوا إليها. فربما يكون هناك متجر واحد فقط يبيع منتجات التبغ للشباب دون السن القانونية، وقد يكون الشباب المدخنون يشترون السجائر من ذلك المتجر فقط. وهناك بعض الشباب يشترون السجائر في الغالب من المدن المجاورة، أو من الشباب الأكبر سنًا، إلا أن هذا قد يحدث بصورة أكبر في المدارس الثانوية العليا، وليس في المدارس الثانوية الدنيا. كما أن بعض الشباب قد يحصلون على السجائر عن طريق استخدام بطاقات هوية مزيفة، وارتداء ملابس تعطيهم مظهرًا أكبر سنًا، ثم يذكرون أن سنهم يتجاوز ١٨ عامًا، إلا أن هذه السلوكيات قد تقع أيضًا بشكل أكثر شيوعًا بين القُصّر الأكبر سنًا، وليس الأصغر سنًا.

وقد قامت دراسة لـ «ألتمان» وآخرين (١٩٩٩) بالمقارنة بين جماعتي معالجة وجماعتين ضابطين. وخلال فترة ثلاثة أعوام، تلقت جماعتنا المعالجة سلسلة متنوعة من الإجراءات المجتمعية، ومنها التوعية المجتمعية، وتوعية التجار، والتغيير التطوعي في السياسات. وبالنسبة لجماعتي المعالجة، انخفضت نسبة المتاجر التي تباع السجائر للقصر من ٧٥٪ في التقسيم الأساسي إلى صفر٪ في التقسيم النهائي؛ بينما في الجماعتين الضابطين،

انخفضت المعدلات من ٦٤٪ إلى ٣٩٪. وعند تفحص استعمال التبغ في الثلاثين يومًا الماضية، كان طلاب الصف السابع في جماعتي المعالجة أقل احتمالاً بشكل ملحوظ في استعمال التبغ (حيث انخفضت معدلاتهم من ١٣٪ إلى ٦، ١٢٪)، في حين ارتفعت المعدلات في جماعتي المقارنة (من ٦، ١٥٪ إلى ٦، ١٨٪). ولم توجد أي تأثيرات ذات دلالة في الصنفين التاسع أو الحادي عشر. وقد استنتج أصحاب الدراسة أن المصادر التجارية لبغ التبغ ربما تكون قد تأثرت بالتدخل، إلا أن التلاميذ ظلوا قادرين على شراء التبغ من مصادر أخرى (كأن يطلبوا مثلاً من آخرين شراء التبغ من أجلهم، أو استخدام بطاقات هوية مزيفة، أو السرقة).

وتدل هذه النتائج على أن تأثيرات هذه الأنواع من البرامج على انتشار شراء التبغ قد تكون أكثر وضوحاً بين التلاميذ الأصغر سناً، ونظرًا لأن التبغ ما زال متاحًا بسهولة أمام الشباب، فقد يكون من الضروري الجمع بين برامج أكثر شمولية (مثل: تغريم القُصّر لحيازة التبغ)، وبين بذل الجهد للتضييق على التجار في بيع منتجات التبغ للقُصّر بصورة غير قانونية. وتوضح النظرية الاقتصادية (Chaloupka & Pacula, 1998) للعرض والطلب أنه مع وجود بائعين أقل إمكانية في بيع التبغ للشباب، فإن القُصّر سيعتمدون بشكل متزايد على المصادر الاجتماعية للحصول على سجائرهم. ومع ذلك، فإن تكاليف الحصول على السجائر قد ترتفع عندما لا يبيع التجار التبغ للشباب، وعندما يتم تغريم القُصّر لحيازة التبغ، ومثل هذه النظرية يمكن أن تُستخدَم في دعم الافتراض القائل بأن تقليل استعمال الشباب للتبغ قد يكون أكثر قابلية للتحقيق من خلال

تفعيل القوانين الخاصة بالحد الأدنى للسن القانوني لشراء التبغ، وقوانين  
تغريم القُصّر لحيازة التبغ.

إلا أنه ما زال هناك جدل دائر حول تغريم الشباب القُصّر لحيازة  
السجائر من عدمه (Forster & Wolfson, 1998)، فبعض اتحادات مكافحة  
التدخين - مثل: «بنسلفانيا بلا تدخين» (Smoke-Free Pennsylvania)  
- تُعارض تلك الإجراءات؛ لأنها قد تجعل من الشباب جناةً وليسوا  
ضحايا للجهود التي تبذلها شركات صناعة التبغ لجذب مدخين جدد.  
وبالتالي، فبتحويل الجهود القانونية تجاه المراهقين، فإننا بذلك نحمي  
الجنة الحقيقيين الذين يبيعون تلك المنتجات القاتلة من العقوبة. ولما  
كان التركيز على تغريم الشباب فقط لحيازة التبغ يعتبر غير ملائم، فإن  
الصواب هو تبني أسلوب شامل يتضمن كلاً من تغريم التجار بسبب  
البيع غير القانوني للتبغ، وتغريم الشباب لحيازة التبغ. فيرى «تالبوت»  
(١٩٩٢) أننا لا بد أن نركز على تغريم التجار الذين يبيعون منتجات  
التبغ إلى القُصّر، وكذلك القُصّر الذين يجوزون منتجات التبغ. ويؤكد  
«تالبوت» أن ضوابط حظر الحيازة تجعل من السهل التقليل من شدة  
ضغط الرفاق عندما يجتمع التلاميذ في إحدى المناسبات الاجتماعية  
ويقومون بالتدخين على الملأ، ويشجعون الآخرين على الاشتراك معهم  
في هذا السلوك. وهناك حاجة أكيدة لدراسة تلك القضية بشكل أكبر،  
وتحديد ما إذا كانت هذه السياسات قد تؤثر على معدلات التدخين  
بين الشباب.

## بحث تدعمه مؤسسة «روبرت وود جونسون»:

### دراسات جامعة ديپول

إذا كان التجار أقل احتمالاً في بيع التبغ للشباب، فإن القُصّر قد يعتمدون بشكل متزايد على المصادر الاجتماعية للحصول على سجائرهم. ومع ذلك، فإن تكاليف الحصول على السجائر قد لا تزداد فعلاً إلا عندما يمتنع التجار عن بيع التبغ للشباب، ويتم تغريم القُصّر لحيازة التبغ، ومن الممكن الاستعانة بنظرية العرض والطلب لدعم الافتراض الذي يقول: إن أفضل طريقة للحد من معدلات استعمال الشباب للتبغ هي التطبيق الفعّال لقوانين مبيعات التبغ، وقوانين الحيازة بالنسبة للشباب. وقد أجريت دراسة تدعمها مؤسسة «روبرت وود جونسون» من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠١، وتضمنت اختباراً عشوائياً للافتراض القائل بأن المزج بين سنّ القوانين وفرض الغرامات سيكون أكثر فعالية في تقليل تدخين الشباب من سنّ القوانين وحدها.

في البداية، تم الاتصال بثمان وستين مدينة - كل منها تضم على الأقل ٥٠٠٠ نسمة - ووجد أن ٢٦ مدينة منها تستوفي المعايير المطلوبة (أي انخفاض مستويات تنفيذ القوانين، وفرض الغرامات على القُصّر الذين يحوزون التبغ) بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها عبر المحادثات الهاتفية مع المسؤولين بدوائر الشرطة. وقد اقتنع واحد وعشرون رئيساً للشرطة من المدن الستة والعشرين بالانضمام للدراسة، وكان لابد من تقسيمهم إلى مجموعتين تجريبيتين، فوافق أحد عشر مفتشاً ومأموراً من

تلك المدن الـ ٢١ على إجراء الدراسة عليهم. وتم استبعاد إحدى هذه المدن؛ لأننا علمنا أنهم كانوا يطبقون معدلات عالية من قوانين المبيعات والغرامات على القُصّر قبل بداية الدراسة البحثية التي نقوم بها. أما بالنسبة للعشر مدن الباقية، فقد تم توزيعها عشوائيًا إلى وضعين: منع حيازة التبغ بواسطة كلٍّ من قوانين حيازة التبغ وقوانين البيع، أو عدم منع حيازة التبغ بواسطة قوانين بيع التبغ فقط. وقد تمت مطابقة هذه المدن من حيث الكثافة السكانية ومتوسط دخل الأسرة قبل تقسيمها عشوائيًا إلى هذين الوضعين. وبعد المزيد من الاتصالات مع دوائر الشرطة، علمنا فيما بعد أن اثنتين من هذه المدن كانتا تفرضان غرامات على القُصّر لحيازة التبغ بمعدل يزيد عن ١٥٪ (عدد الغرامات مقسومًا على عدد السكان)؛ لذا تم استبعادهما من الدراسة. وبالنسبة للثلاثي مدن التي تضمنتها الدراسة، لم يكن هناك فارق دال إحصائيًا بين أعداد السكان (متوسط تعداد مدن المنع = ٤٢٤, ٣٢، ومتوسط تعداد مدن عدم المنع = ٨٣٩, ٣٤) وكذلك متوسط دخل الأسر (متوسط دخل مدن المنع = ١٨٥, ٣٧ دولار، ومتوسط دخل مدن عدم المنع = ٢٢٠, ٣٢ دولار). وقد تم الفصل جغرافيًا بين مدن تفعيل قوانين البيع، ومدن تفعيل قوانين البيع مع تغريم القُصّر.

وقد قامت دوائر الشرطة في المدن المشاركة بالتحقق من التزام تجار التجزئة بقوانين البيع المحلية من مرتين إلى ثلاث مرات سنويًا، كما صدرت إنذارات وغرامات قضائية ضد تجار التجزئة الذين خرقوا قوانين البيع. وقد ساهم الفريق البحثي الخاص بنا في مساعدة هذه المدن على الحصول

على منحة من لجنة إلينوي للحد من الكحوليات (ILCC)، حيث دفعت مبالغ مالية لدوائر الشرطة من أجل إجراء ثلاث عمليات تفتيش للتأكد من التزام بائعي التبغ. وخلال عمليات تفعيل قوانين البيع، كان يتم تحرير غرامة لأي تاجر تجزئة يبيع السجائر لقاصر أثناء إحدى عمليات التفتيش على الإلتزام بالتعليقات. وكان أي إخلال بالقانون يُعامل كجُنحة مدنية، ويمكن للتجار إما دفع الغرامة وإما طلب الخضوع للتحقيق الإداري. وقد تراوحت الغرامات ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ دولار للسابقة الأولى، وسحب ترخيص بيع منتجات السجائر ليوم واحد مع غرامة أكبر في السابقة الثانية، أما تكرار الإخلال بالقوانين، فيؤدي إلى غرامات أكبر وسحب ترخيص بيع منتجات التبغ لفترات أطول.

وبالنسبة لمدن الحيازة، فقد كان يتم تغريم القُصّر لحيازة التبغ، حيث صدرت تعليمات لرجال الشرطة بإصدار غرامات ضد القُصّر الذين يتم ضبطهم في الأماكن العامة، وفي حيازتهم منتجات التبغ. وقد قام فريقنا البحثي بوضع جداول بجميع سجلات الغرامات الموجودة لدى دوائر الشرطة. وعلى أساس العمل الذي تم في «وودريدج»، فقد رأينا أنه لا بد من أن تمثل الغرامات ما يزيد على ١٥،٠٪ من عدد السكان في المدينة؛ فمثلاً: إذا كان عدد السكان ٢٥ ألف نسمة، فلا بد من تحرير ٢٨ غرامة أو أكثر ضد القُصّر كل عام. والمغزى الأساسي من هذا توجيه رسالة إلى الشباب بأن حيازة التبغ غير قانونية، ويبدو أن معدلات الغرامات الدورية توصل تلك الرسالة إلى شباب أي مدينة. وخلال العام الأول من عملية التدخل التي قمنا بها، تمكنا من العمل مع كل مدينة في وضع الحيازة، إما لتطوير وإما لتعزيز قانونها الحالي،

بحيث تمتلك كل مدينة في وضع تغريم القُصّر قانوناً ينص على إمكانية فرض غرامات على القُصّر لحيازة التبغ.

كما انخفضت بالمثل معدلات عدم استعمال السجائر نهائياً بالنسبة للمشاركين غير البيض من الصف السادس إلى الثامن؛ أما بالنسبة للمشاركين البيض من مدن عدم الحيازة، فقد انخفضت المعدلات بنسبة ١، ٢٥٪، إلا أن نسبة الانخفاض كانت ٣، ١٤٪ فقط للمشاركين البيض من مدن الحيازة. كما ازداد أيضاً الاستعمال العرضي أو اليومي بالنسبة لغير البيض، أما بالنسبة للشباب البيض من مدن عدم الحيازة فقد ارتفعت المعدلات بنسبة ٦، ١٥٪، في حين ارتفعت المعدلات بنسبة ١، ٤٪ فقط بالنسبة للشباب البيض من مدن الحيازة. وأخيراً، بالنسبة للاستعمال اليومي، فقد وقعت معدلات مماثلة بالنسبة للمشاركين غير البيض، إلا أن معدلات الشباب البيض من مدن عدم الحيازة قد ارتفعت بنسبة ٨، ٦٪، وارتفعت المعدلات بالنسبة للشباب البيض من مدن الحيازة بنسبة ٢٪ فقط (Jason, Pokorny & Schoeny, 2002).

وتُبين هذه الدراسة أن الجمع بين عمليات كلٍّ من تنفيذ قوانين البيع والغرامات على حيازة التبغ قد قلل من نسبة المدخنين بمرور الوقت. ونظراً لأن نسبة كبيرة من الأطفال يحصلون على التبغ من المصادر الاجتماعية المحيطة بهم، فإن الجهود التي تركز على استبعاد المصادر التي تأتي عن طريق بائعي التجزئة قد لا تكون بنفس الفعالية في تقليل استعمال منتجات التبغ بين الشباب. أما منع الحيازة فقد يجعل من الصعب على القُصّر الحصول على التبغ من أقرانهم القُصّر الآخرين؛

لأن عددًا أقل من القُصّر سيكون لديهم استعداد للمخاطرة بالتعرض للضبط أثناء حيازتهم للتبغ. كما أن تحريم الحيازة يجعل من الأسهل أيضًا تقليل ضغط الرفاق الشديد عندما يكون الطلاب متجمعين في مناسبات اجتماعية، ويدخنون أمام الجميع، ويشجعون الآخرين على مشاركتهم في هذا السلوك.

وفي هذا العدد الخاص، سنلقي نظرة على المكونات المختلفة لهذا التدخل الذي تدعمه مؤسسة «روبرت وود جونسون». وسوف نتناول في أحد التقارير أنواع القوانين التي تبنتها المجتمعات المحلية، وما هي توصياتنا لتحقيق أفضل سياسات للحد من استعمال التبغ على المستوى المحلي. كما سندرس أيضًا استعداد المدن للبدء في عملية التغيير، وكيف يمكن توثيق ذلك. وهناك مجال آخر سنقوم باستقصائه؛ وهو ما إذا كان لأنواع برامج الحد من استعمال التبغ في المدارس تأثير على تلك الأنواع من التدخلات في المدن، كما سنقدم أيضًا بيانات حول ما يؤثر على البائع لكي يبيع التبغ إلى القُصّر. وأخيرًا، سنقوم بفحص ما إذا كان الشباب الذين يشاركون في جهود شراء التبغ هذه يصبحون أكثر احتمالًا لتجربة التدخين أم أن اتجاهاتهم ستتغير نتيجة للمشاركة في هذه البرامج.

## الخلاصة

إن العديد من الأنظمة المجتمعية - على سبيل المثال - لديها إمكانيات للتأثير على انتشار عادات التدخين بين الشباب (Jason et al., 1998; Landrine, Klonoff & Fritz, 1994). فالأفراد، والأسر، والمدارس، ورجال الشرطة، وبائعو التجزئة، والقوانين المحلية، كلها تتفاعل بطرق معقدة وديناميكية للتأثير على إمكانية حصول الشباب على التبغ، وعلى سلوكيات التدخين بين الشباب. ففي أحد المستويات - مثلاً - نجد أن القوانين الموجودة في المجتمع المحلي - والتي تفرض قيوداً على بيع التبغ إلى القُصّر - تبعث رسالة لا لبس فيها، وهذه الرسالة لديها إمكانية للتأثير على النظم المتعددة داخل المجتمع. وقد تكون قدرة هذه القوانين أو عدم قدرتها على توليد تغيير سلوكي (أي: تقليل إمكانية حصول الشباب على التبغ) متوقفة بشكل كبير على دعم الأنظمة الأخرى داخل المجتمع (Cummings et al., 1998). فعندما تعمل قوى التدخل الأخرى بالالتقاء مع التشريعات (مثل: تفعيل الشرطة للقوانين المتعلقة بالتبغ، وتوفير التوعية للباعه من أجل زيادة الوعي بتلك القوانين، والتوعية حول التبغ في المدارس من خلال برامج خاصة، والاستفادة من الإدارات الصحية المحلية في المشروعات المتعلقة بالتبغ، ونشر المعلومات الصحية بين الأسر والأفراد... إلخ)، فقد يكون من الممكن تفعيل رسالة جماعية قوية بشأن تقليل إمكانية حصول الشباب على التبغ (Jason et al., 2000).

إن البرامج الفعالة تكون أكثر احتمالاً لأن تكون شاملة، وقابلة للتحقيق، وجيدة التخطيط، ومنسقة على المستوى المحلي. وهذه الخصائص

بدورها قد يكون لها تأثير ملحوظ على تعديل المعايير والقيم المجتمعية. كما أن برامج الحد من استعمال التبغ تكون أكثر احتمالاً لتحقيق الاستمرارية عندما تكون هناك مشاركة من أعضاء المجتمع، وعندما يكون البرنامج مستجيباً لحاجات المجتمع وموارده. وعندما تكون الجهود مُعززة وطويلة المدى، فإنه سيكون من الممكن تحقيق تأثير ونتائج إيجابية للبرامج.

ومَّا يزداد الاعتراف به بشكل مطرد أن أحد المفاتيح نحو سياسات شاملة ومتمركزة حول المجتمع للحد من استعمال التبغ يتضمن تعزيز قدرة الحكومة المحلية على تغيير معايير المجتمع، بحيث يُنظر إلى استعمال الشباب للتبغ كأمر غير مقبول. ومن الواضح أن الاستراتيجيات الحكومية تكون أقل تكلفة من التدخلات الأكثر تمرکزًا حول الأفراد، حيث يمكنها الوصول لكافة السكان، ولكن ليس من الواضح في الوقت الحالي كيف يمكن تشجيع المجتمعات المحلية على تبني سياسات فعالة لمكافحة التدخين. فهناك حاجة لفهم الاستراتيجيات الناجحة التي تساعد المجتمعات على سن وتفعيل مبادراتها المحلية للحد من استعمال التبغ. ويعتبر مسئولو التغيير - مثل ضباط الشرطة، وموظفي المدارس، وجماعات مكافحة التدخين الأخرى - والمحققون عوامل مُحفزة، ومُيسرة لتبني السياسات. ومن خلال الحصول على الدعم من أفراد المجتمع، سيكون من الأرجح أن يُكتَب الاستمرار لتدخلاتنا الاجتماعية والمجتمعية.

وإذا نظرنا على نطاق أوسع، فهناك حاجة لفهم كيف تتكون وتنتقل المعايير الخاصة بمكافحة التدخين، وكذلك لتقويم التدخلات العامة

أو الشاملة التي تقلل من إمكانية حصول الشباب على منتجات التبغ، وأيضا تساهم في نشر معايير الابتعاد عن التبغ من خلال فرض الضرائب على منتجات التبغ، ووضع ضوابط على منتجات التبغ، وتفعيل القوانين المتعلقة بحصول الشباب على التبغ، وفرض قيود على الإعلان والترويج، والدعم المدني للحد من استعمال التبغ من أجل خلق بيئات بلا تدخين. ويرى المؤلفان أن المناهج الأكثر فعالية سوف تتضمن هذه الأنواع من التدخلات الشاملة، فأفضل الاستراتيجيات ستضمن في الغالب مزيجاً من الوسائل التي تشمل: رفع الأسعار، وتفعيل القوانين المتعلقة بحصول الشباب على التبغ، وفرض قيود على الإعلان والترويج، ووضع برامج شاملة وصالحة قائمة في المدارس، وأخيراً الحملات الإعلامية (Jason, Biglan & Katz, 1998).